

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثانية والسبعون

الجلسة ٧٨٩٧

الجمعة، ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد رايكروفت	الرئيس
السيد سافرانكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد فولديغيريما	إثيوبيا	
السيد روسيلي	أوروغواي	
السيد فيتريينكو	أوكرانيا	
السيد كاردي	إيطاليا	
السيد يورينتي سوليث	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	
السيد سيس	السنغال	
السيد سكاو	السويد	
السيد شين بو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد صديقوف	كازاخستان	
السيد أبو العطا	مصر	
السيدة سيسن	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد ييشو	اليابان	

جدول الأعمال

إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1706388 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكييل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء مجلس الأمن على دعوتي لإحاطة المجلس علما بشأن الزيارات التي قمت بها في الأيام الأخيرة للبلدان التي تواجه المجاعة، أو المعرضة لخطر مواجهتها، وهي: اليمن وجنوب السودان والصومال. كما سأتناول بإيجاز نتائج مؤتمر أوسلو للعمل الإنساني بشأن نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد. كما قمت بزيارة للإقليم الصومالي في إثيوبيا وزرت شمال كينيا، حيث وجدت الرعاية هم الأكثر تضررا من حالة الجفاف الرهيبة في ذلك الجزء من القارة الأفريقية. وهناك أكثر من ٢,٧ مليون من الكينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حاليا، وهو عدد قد يصل إلى ٤ ملايين شخص بحلول نيسان/أبريل. وبالتعاون مع حكومة كينيا، ستوجه الأمم المتحدة قريبا نداء لجمع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار لتقديم مساعدات عاجلة لإنقاذ الأرواح وتوفير الحماية. بيد أنني سأركز في الملاحظات التالية على زيارات أخرى قمت بها خلال الأيام الستة عشر الماضية.

أنتقل أولا إلى اليمن. إن الأزمة الإنسانية هناك هي بالفعل الأكبر في العالم، والشعب اليمني حاليا يواجه شبح المجاعة. فاليوم، يحتاج ثلثا السكان - ١٨,٨ مليون نسمة - إلى المساعدة، في حين يعاني أكثر من ٧ ملايين من الجوع ولا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم التالية. ويزيد هذا العدد بمقدار ٣ ملايين شخص عما كان عليه في كانون الثاني/يناير. وبينما يستمر القتال في اليمن ويتصاعد، تزداد حالات التشرد. ومع تدمير المرافق الصحية أو الإضرار بها، تحتاج الأمراض البلد.

وقد تكلمت مع أشخاص في عدن وإب وصنعاء ومن تعز. وقصوا علي روايات مروعة عن التشرد والهروب من العنف والدمار اللذين يفوقان الوصف في المخا ومدينة تعز في محافظة تعز. ورأيت بعيني آثار فقد المسكن وسبل العيش - من سوء التغذية والجوع والظروف المعيشية المزرية في مدارس مهدمة وشقق غير مكتملة وطوابق سفلية خرسانية رطبة. وفي الشهرين الماضيين فقط، فر أكثر من ٤٨ ٠٠٠ شخص من القتال والألغام والأجهزة المتفجرة المرتجلة في بلدة المخا والمناطق المحيطة وحدها. والتقيت عددا لا يحصى من الأطفال المرضى الذين يعانون من سوء التغذية. وقابل فريقتي الصغير فتاة ممن نزحوا إلى إب والتي لا تزال تعاني من جروح جراء الشظايا في ساقها، في حين أصيب شقيقها بصدمة شديدة. والتقيت فتاة عمرها ١٣ عاما، فرت من مدينة تعز، وجدت نفسها مسؤولة عن سبعة أشقاء. وتكلمت مع أسر تعيش في مدرسة مُخرّبة حيث نزحوا إلى عدن عندما دُمرت منازلهم جراء ضربات جوية. وكلهم أحبروني عن ثلاثة أشياء، هي: أنهم جياع وأهم مرضى وأهم بحاجة إلى السلام حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم.

وسافرت إلى عدن في أول رحلة جوية إنسانية للأمم المتحدة والتقيت رئيس جمهورية اليمن ورئيس الوزراء ووزير

لم يتم تلقي سوى ٦ في المائة فقط من ذلك التمويل حتى الآن. ومن المقرر عقد مؤتمر للمانحين على مستوى وزاري في ٢٥ نيسان/أبريل، لكن الحالة بائسة لدرجة تجعلني أطلب من المانحين التبرع بصفة عاجلة الآن. وسيتم خلال ذلك المؤتمر، حساب جميع المساهمات والتعهدات المقدمة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير.

وأكرر توجيه نفس الرسالة للجميع: لن يؤدي سوى حل سياسي في نهاية المطاف إلى إنهاء المعاناة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وفي هذه المرحلة، لن يتم تجنب وقوع مجاعة إلا من خلال استجابة مشتركة مع القطاع الخاص. ويجب السماح باستئناف الواردات التجارية، عبر جميع نقاط الدخول في اليمن، بما في ذلك ميناء الحديدة، وخصوصاً ذلك الميناء الذي يجب أن يظل مفتوحاً وموسعاً. وسيتيح الوصول والتمويل للعاملين في المجال الإنساني القيام بالمزيد، ولكنهما ليسا الحل الطويل الأجل للأزمة المتفاقمة.

وكما ذكرت للتو، سيعقد مؤتمر على المستوى الوزاري في ٢٥ نيسان/أبريل، في جنيف، لإعلان التبرعات من أجل الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٧. وسوف يرأس الأمين العام المؤتمر، ويشارك في استضافته وزيراً خارجية السويد وسويسرا، من أجل الدعوة إلى توفير المزيد من الموارد والفرص. وفيما يخص عام ٢٠١٧، تتطلب خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، ٢,١ بليون دولار لمساعدة ١٢ مليون شخص من المحتاجين في جميع المحافظات البالغ عددها ٢٢ محافظة.

وبالانتقال إلى جنوب السودان، الذي زرته يومي ٤ و ٥ آذار/مارس، فإن الحالة أسوأ مما كان عليه الحال في أي وقت مضى. والأزمة في جنوب السودان مثال على ذلك. وأطراف الصراع هي أطراف في المجاعة، كما هو حال أولئك الذين لا يتدخلون لوقف أعمال العنف.

الخارجية. واجتمعت أيضاً مع كبار قادة الحوثيين وسلطات المؤتمر الشعبي العام في صنعاء. وناقشت الحالة الإنسانية وأهمية منع حدوث مجاعة وتحسين احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين. وطالبت بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق. وقطع جميع من حاورتهم وعوداً بتيسير إمكانية الوصول على نحو مستمر وباحترام القانون الدولي الإنساني. ولكن جميع أطراف النزاع ترفض استمرار وصول المساعدات الإنسانية بصورة تعسفية وتقوم بتسييس المعونة. وبالفعل، فإن المعاناة الإنسانية التي نشهدها في اليمن اليوم سببها الأطراف والقوات العاملة بالوكالة عنها، والتي إذا لم تغير سلوكها فوراً، فإنه ينبغي مساءلتها عما سيتبع ذلك من مجاعة حتمية وحالات وفيات يمكن تجنبها، وما يرتبط بذلك من زيادة في المعاناة.

وعلى الرغم من الظروف المروعة والتي لا تطاق تقريباً، لم تتراجع الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني وهي تكثف عملها لتلبية الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. ففي شباط/فبراير وحده، تلقى ٤,٩ مليون شخص مساعدات غذائية. ونواصل التفاوض حول إمكانية الوصول وتحقيق مكاسب متواضعة. فعلى سبيل المثال، ورغم تأكيدات جميع الأطراف على السماح بالمرور الآمن إلى مدينة تعز، فقد منعت أنا وفريقي من الوصول واضطرننا للتراجع لمسافة قصيرة لنكون في مأمن بعد تعرضنا لإطلاق نار. إلا أننا تمكنا من الاستفادة من تلك التجربة لننجح في تمهيد السبيل للوصول إلى الناس داخل مدينة تعز بأول قافلة مساعدات إنسانية تحمل ثمانية أطنان من الأدوية الأساسية، وذلك عبر الطريق من مدينة إب إلى تعز، منذ آب/أغسطس ٢٠١٦. ولن ندخر جهداً لإيجاد طرق بديلة. إننا يجب أن ننتصر، فحياة الكثير من البشر تتوقف علينا، نحن الأسرة الإنسانية بأكملها.

وبالنسبة لعام ٢٠١٧، تحتاج دوائر العمل الإنساني لمبلغ ٢,١ بليون دولار بغية الوصول إلى ١٢ مليون شخص في اليمن بمساعدات منقذة للحياة وتوفير الحماية لهم.

إلى مغادرة أحد البلدان المتضررة من المجاعة بسبب الأعمال القتالية. إن الضمانات التي قدمها كبار المسؤولين الحكوميين بشأن الوصول غير المشروط وإزالة العوائق البيروقراطية، هي الآن بحاجة إلى أن تتحول إلى إجراءات على أرض الواقع.

وفي الصومال، يحتاج أكثر من نصف السكان، أي ٦,٢ مليون شخص، إلى المساعدات الإنسانية والحماية، بمن في ذلك ٢,٩ مليون شخص معرضين لخطر المجاعة، ويحتاجون مساعدة عاجلة لإنقاذ حياتهم أو الحفاظ عليها. وسيعاني ما يناهز مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد هذا العام. وفي الشهرين الماضيين فقط، شرد ما يناهز ٠٠٠ ١٦٠ شخص جراء الجفاف الشديد، إضافة إلى ١,١ مليون شخص يعيشون بالفعل في ظروف مروعة في جميع أنحاء البلد.

وما سمعته وشاهدته خلال زيارتي إلى الصومال مؤلم، حيث تمشي النساء والأطفال لمدة أسابيع بحثاً عن الغذاء والماء. حيث فقدوا ماشيتهم، وجفت مصادر المياه فأصبحوا لا يملكون شيئاً يقيهم على قيد الحياة. وبعد فقد النساء والأطفال والبنات والرجال لكل شيء، فإنهم ينتقلون إلى المراكز الحضرية.

وزرنا بايدوا مع الأمين العام، في أول زيارة ميدانية له منذ توليه منصبه. والتقىنا بأشخاص مشردين مروا. يمكن تصورها. وزرنا مستشفى إقليمياً يكافح فيه الأطفال والبالغون الإسهال والكوليرا وسوء التغذية من أجل البقاء على قيد الحياة. مرة أخرى، كما لو كان ثمة حاجة إلى دليل، من الواضح أن هناك دائماً مرضاً بين سوء التغذية والوفيات.

وهناك أجزاء كبيرة من جنوب ووسط الصومال التي لا تزال تحت سيطرة حركة الشباب أو نفوذها، والحالة الأمنية متقلبة. وفي العام الماضي، أثر ما يناهز ١٦٥ حادثة عنيفة، أي زيادة ١٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، تأثيراً مباشراً في الأعمال الإنسانية وأدت إلى مقتل ١٤ عاملاً. وتواصل أيضاً حركة الشباب

إن أكثر من ٧,٥ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة، بزيادة ١,٤ مليون دولار مقارنة بالعام الماضي. وهناك حوالي ٣,٤ مليون شخص مشرد، مع فرار قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من جنوب السودان، منذ شهر كانون الثاني/يناير وحده. وقد أعلنت المجاعة على المستوى المحلي في لير وماينديت في ٢٠ شباط/فبراير، وهي منطقة عرقلت فيها أعمال العنف وانعدام الأمن تقديم المساعدات الإنسانية منذ سنوات. ويقدر بأن هناك أكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء البلد، منهم ٢٧٠ ٠٠٠ طفل يواجهون خطر الموت الوشيك في حال عدم إيصال المساعدات لهم في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، إنتشر وباء الكوليرا الذي بدأ في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦ إلى مواقع أخرى.

وسافرت إلى غنبييل، في ولاية الوحدة، حيث فر الناس من أهوال المجاعة والصراعات. ورأيت الآثار المترتبة عن تخفيف العاملين في المجال الإنساني للمعاناة الإنسانية. والتقيت امرأة مسنة معها حفيد كانا يتلقيان العلاج من سوء التغذية. واستمعت إلى النساء اللائي فررن من القتال، بعد عبورهن للمستنقعات مع أطفالهن، للحصول على الغذاء والدواء. وعانت بعض هؤلاء النساء من أبشع أعمال العنف الجنسي، الذي لا يزال يستخدم كسلاح حرب. وما قصصهن المروعة إلا قصص قليلة مقارنة بالآلاف النساء اللائي عانين من مصير مماثل في جميع أنحاء البلد.

ويقوم العاملون في المجال الإنساني بعملهم. وفي العام الماضي، أوصل الشركاء المساعدات لأكثر من ٥,١ مليون شخص. لكن لا تزال أعمال القتال المستمرة، ومنع الوصول والعوائق البيروقراطية، تعيق جهودهم المبذولة للوصول إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدات. وهاجمت أطراف مسلحة المركبات والإمدادات الإنسانية، وقاموا بنهبها والاستيلاء عليها. ومؤخراً، إضطرت العاملون في المجال الإنساني

من تفادي وقوع كارثة؛ وبخلاف ذلك، سيموت كما هو متوقع العديد من الناس جراء الجوع، ويفقدون سبل عيشهم، وسوف تضيق المكاسب السياسية التي تحققت بشق الأنفس خلال السنوات القليلة الماضية. وتوخيا للدقة، فإننا بحاجة إلى ٤,٤ بليون دولار بحلول شهر تموز/يوليه، وهذه تكلفة مفصلة، وليس رقما قابلا للتفاوض.

وقبل زيارتي لجميع تلك البلدان، كنت في أوصلو حيث عقدت حكومات النرويج وألمانيا ونيجيريا، بالشراكة مع الأمم المتحدة، مؤتمرا إنسانيا بشأن نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد. ويحتاج عشرة ملايين وسبعمائة ألف شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية، بما في ذلك ٧,١ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الشديد. ورفع الشركاء الإنسانيون من مستوى استجابتهم للوصول إلى أكثر الفئات ضعفا التي تعاني من تهديدات العنف وانعدام الأمن الغذائي والجوع، لا سيما في شمال شرق نيجيريا، وشاهد العديد من أعضاء المجلس ذلك بأنفسهم خلال البعثة الأخيرة التي زارت المنطقة. وتعددت الأطراف المانحة بما مجموعه ٦٧٢ مليون دولار، منها ٤٥٨ مليون دولار مخصصة للعمل الإنساني في عام ٢٠١٧. وتلك أنباء سارة للغاية. وأثني على الذين قدموا تلك التعهدات السخية، وأحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. بيد أنه لا بد من تأمين مبلغ الـ ١,٥ بليون دولار اللازم لتقديم المساعدة اللازمة في منطقة بحيرة تشاد.

إننا نوجد في منعطف حاسم في تاريخنا. ونواجه بالفعل، في بداية العام، أكبر أزمة إنسانية منذ إنشاء الأمم المتحدة. حيث يواجه أكثر من ٢٠ مليون شخص في أربعة بلدان خطر المجاعة. وبدون جهود عالمية جماعية، سيموت الناس حتى الموت. وسيعاني الكثير منهم ويموتون جراء الأمراض. ولن تنمو أجساد الأطفال ولن يذهبوا إلى المدرسة. وستضيع سبل المعيشة، ويتم فقدان الأمل. وسيتلاشى صمود المجتمعات المحلية. وسيتم عكس

والقوات الحكومية والمليشيات الأخرى، عرقلة طرق الإمداد الرئيسية إلى المدن في ٢٩ من أصل ٤٢ مقاطعة في جنوب ووسط الصومال. وقد قيّد ذلك فرص الوصول إلى الأسواق والسلع والخدمات الأساسية، وعطل بشدة سبل المعيشة. وبمنع الحصار والازدواج الضريبي الزراعين من نقل الحبوب. ومن المهم تأمين القوات الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، طرقا حيوية لتمكين وصول كل من المعونة المنقذة للحياة، وتحقيق الانتعاش في الأجل الطويل. وتعلق آمال كبيرة على الحكومة الجديدة.

وتعكس المؤشرات الحالية صورة مأساوية لما حصل في عام ٢٠١١ عندما تعرض الصومال للمجاعة آخر مرة. وتجدد الإشارة إلى أنه عندما تم الاعتراف بالمجاعة في عام ٢٠١١، كان نصف الأشخاص البالغ عددهم ٢٦٠.٠٠٠ شخص قد ماتوا بالفعل. وهذا أمر هام بالنظر إلى النقاط التي سأتناولها بعد قليل. لكن لدى الشركاء في المجال الإنساني الآن أثر أكبر وبرامج مالية أكثر نضوجا وبيانات أفضل، من خلال التقييمات وتحسين الضوابط على الموارد وفحص الشركاء، فضلا عن إقامة شراكات أقوى مع السلطات الحكومية. وأعلنت الحكومة مؤخرا الجفاف كارثة وطنية، وهي تتخذ خطوات للعمل مع الشركاء في المجال الإنساني لضمان الاستجابة المنسقة. ولكي نكون واضحين، يمكننا تجنب المجاعة في الصومال. ولدنيا رئيس جديد ملتزم، كان واضحا بأننا بحاجة إلى سجل وخطة تفصيلية بشأن الصمود والعمل الإنساني. إننا مستعدون بالرغم من المخاطر والأخطار الهائلة. ولدنيا القيادة المحلية والدولية. ولدنيا الكثير من فرص الوصول. ونحن بحاجة الآن، إلى قيام أعضاء المجتمع الدولي، المجتمعين هنا، وكذلك الوكالات المانحة والدول بالاستثمار في الصومال. وذلك استثمار منقذ للحياة، لكننا بحاجة إلى تلك الأموال الكبيرة الآن.

وفيما يتعلق بتلك الحالات الثلاث، وكذلك في شمال شرق نيجيريا، ثمة حاجة إلى ضخ الأموال بشكل فوري، إضافة إلى الوصول الآمن وغير المعاق، لتمكين الشركاء

ثالثاً، يجب أن يتوقف القتال. فمواصلة مسار الحرب والغزو العسكري تعني - وأعتقد أننا جميعاً نعرف ذلك - ضمان الفشل والإذلال والانحطاط الأخلاقي، ونحن سنتحمل المسؤولية عن الملايين الذين يواجهون الجوع والحرمان على نطاق لا يحصى بسبب ذلك.

وإجمالاً بإيجاز شديد. إن حالة الناس في كل بلد مزرية، وبدون استجابة دولية كبيرة، ستزداد الحالة سوءاً. تشترك البلدان الأربعة جميعها في شيء واحد وهو: التراجع. وهذا يعني أن بإمكاننا نحن - المجلس - منع ووضع حد للمزيد من البؤس والمعاناة. والأمم المتحدة وشركاؤها على استعداد لزيادة الجهود، غير أننا بحاجة إلى إمكانية الوصول والأموال للقيام بالمزيد. وكل ذلك يمكن منع حدوثه. من الممكن تجنب هذه الأزمة، وتجنب هذه المجاعات، وتجنب هذه الكوارث البشرية الوشيكة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين شكراً جزيلاً حقاً على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

وقبل أن أفعل ذلك، أشكر أعضاء المجلس بصورة رئيسية على التزامهم بالزمن المحدد صباح هذا اليوم. ومرة أخرى، هذا المساء، سيبدأ الضوء بالوميض إذا لم يكمل الممثلون بيانهم في فترة الخمس دقائق وسأستخدم المطرقة، إذا لم الأمر، لتشجيعهم.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي، الذي دعا إلى هذه الجلسة.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية عن نتائج زيارته الأخيرة إلى عدد من البلدان التي تجد نفسها في حالة إنسانية صعبة جداً.

مسار المكاسب الإنمائية. وسيتم تشريد العديد من الأشخاص، وسيواصلون التحرك سعياً للبقاء على قيد الحياة، متسببين في المزيد من انعدام الاستقرار في مناطق بأسرها.

ولذا لا يمكن التهوين من التحذير الذي وجهه الأمين العام والنداء الذي أطلقه. وقد كان صواباً المخاطرة وإطلاق جرس الإنذار مبكراً، لا الانتظار حتى تظهر صور أطفال يعانون الوهن يحتضرون على شاشات تلفزيونات العالم ليتم الحشد رد الفعل والتمويل.

والأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني يستجيبون. فلدينا خطط استراتيجية منسقة ومحددة الأولويات في كل بلد. ولدينا القيادة المناسبة وأفرقة متخصصة بطولية في الميدان. ونحن نعمل يدا بيد مع الشركاء الإنمائيين للمزاوجة بين الجهود الفورية لإنقاذ الحياة والتنمية المستدامة على المدى الطويل. ونحن على استعداد للتوسع في نطاق جهودنا. فهذا بصراحة، ليس وقت طلب المزيد من التفاصيل أو استخدام تلك العبارة التي تدعو إلى التأجيل، "ما هي أولوياتكم؟" إن كل حياة على حافة المجاعة والموت تستأهل الإنقاذ على قدم المساواة مع غيرها.

إننا الآن بحاجة إلى أن يتصرف المجتمع الدولي والمجلس. وأولاً وقبل كل شيء، يجب أن يتصرف بسرعة لمعالجة العوامل التي تعجل بحدوث مجاعة. إن صون واستعادة إمكانية الوصول المعتاد إلى الغذاء وضمان امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني، أمران في غاية الأهمية.

ثانياً، لا يزال بإمكان العاملين في المجال الإنساني، مع الدعم المالي الكافي، المساعدة على منع حدوث سيناريو أسوأ الافتراضات. ويحتاج العاملون في المجال الإنساني، للقيام بذلك، الوصول الآمن وبلا عوائق للمحتاجين. ويجب على أطراف النزاع احترام هذا المبدأ الأساسي من مبادئ القانون الدولي الإنساني، ويجب على الجهات التي لها نفوذ على الأطراف أن تمارس ذلك التأثير الآن.

نحو مستوصب، ينبغي ألا يتم السعي إلى إيجاد حلول لجميع المشاكل في هذا الصدد، إلا بالوسائل السياسية.

ومن البديهي أن الرابحين في النزاع اليمني هم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة. وفيما يتعلق بالصومال، فإن حركة الشباب هي الراجح. وكذلك تكسب الجماعات الإرهابية والمتطرفة الأخرى التي تسيطر على مناطق بأسرها في جنوب وشرق اليمن. إننا نعرف من التجربة أنه ينبغي لنا عدم تأجيل البدء في مكافحة الإرهابيين. فتأجيل هذا الأمر لن يؤدي إلا إلى تعقيد الحالة.

ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في البلدان الأفريقية التي زارها السيد أوبراين. فما زالت هناك العديد من التحديات في حيث ظلت حركة الشباب الإرهابية تزرع الرعب. كما يواجه جنوب السودان مشاكل ملحة. وعلينا أيضا أن نوحّد جهودنا على الصعيدين الإقليمي والدولي. فمن خلال الجهود الجماعية فقط ستمكن من إيجاد الحلول المناسبة.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بشكر السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية المستنيرة وعلى التزامه المثالي، وعلى ندائه الملح لجميع الجهات الفاعلة المعنية في مواجهة حالة يتهدد فيها الملايين من الناس بالمجاعة في اليمن والصومال ونيجيريا ويعانون بالفعل من المجاعة، للأسف، في جنوب السودان. كما أشيد بالعمل الرائع الذي اضطلع به العاملون في المجال الإنساني في الميدان، الذين كثيرا ما يعملون في أصعب الظروف.

وأود أن أتناول ثلاث نقاط رئيسية اليوم.

الأولى هي أن عمل الأمم المتحدة، على قدر أهميته، لا يمكن أن يكون بديلا عن مسؤوليات حكومات هذه البلدان الأربعة تجاه مواطنيها. فعلى هذه الحكومات تقع المسؤولية الأساسية عن حماية مواطنيها.

لقد حركتنا، في الدعوة إلى هذا الاجتماع، أولا وقبل كل شيء ضرورة الحصول على أدلة مباشرة على ما يحدث في البلدان المتضررة من الكارثة الإنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بالحالة في الجمهورية اليمنية.

الجزء الأكبر من سكان هذا البلد، الذي تربطه صداقة تاريخية بروسيا، يحتاج إلى مساعدة إنسانية. فالبلد على حافة مجاعة. وتحولت الهياكل الأساسية المدنية إلى أنقاض، ودمرت العديد من المؤسسات التجارية والمرافق. أولا وقبل كل شيء، أثنى على العمل الذي يتصف بنكران الذات والشجاعة الذي يقوم به عاملو الأمم المتحدة في المجال الإنساني في اليمن، بمن فيهم المنسق الإنساني مكغولدرك. إنهم يواصلون التعامل مع أكثر المهام عملية في مساعدة سكان البلد.

وقد ساهم بلدنا، عن طريق سفارته في صنعاء، في إنشاء أمانة للمساهمة في التعاون بين الهياكل الإنسانية للأمم المتحدة والسلطات المحلية للجمهورية اليمنية في العاصمة. وستكلف الأمانة محل المشاكل المتعلقة بتوزيع المساعدات على المحتاجين إليها. إننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي جهود لإيجاد حل عسكري للحالة. وهذا النهج لن لن يحقق النتائج الفعالة والطويلة الأجل. ولن يؤدي هذا إلا إلى زيادة عدم التفاهم وعدم الثقة بين الأطراف اليمنية وسيقوض آفاق العودة إلى السلام. وإننا مقتنعون بأن حل النزاع في اليمن لا يمكن أن يتم إلا بالوسائل السياسية، من خلال مفاوضات على أساس خريطة طريق متوازنة تفضي إلى حل.

وعلى الرغم من أن جهود المجتمع الدولي الماضية لإيصال اليمنيين إلى اتفاق لم تكمل بالنجاح، فإن هذا لا يعني أنه ينبغي ببساطة التخلي عن هذا المسعى. فنحن نواصل العمل من خلال سفارتنا في البلد مع جميع أطراف النزاع، ونحثها على الامتناع عن اتخاذ قرارات انفرادية لا تؤدي إلا إلى سد الطريق أمام إطلاق عملية تفاوضية. وكما قال السيد أوبراين على

وهذا كثيراً ما يتضاعف برفض الجماعات المسلحة في الميدان منحها إمكانية الوصول، وكذلك بالعقبات الإدارية والإجراءات البيروقراطية المطولة. وكما ذكر السيد أوبراين للتو، هناك عدد متزايد من العقبات التي تعترض المساعدة الإنسانية.

تتحمل حكومات الدول المعنية مسؤولية خاصة. ويجب عليها ضمان الوصول الآمن ودون عوائق للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، حيثما كان السكان في حاجة إلى المساعدة الطارئة. إن مختلف العقبات البيروقراطية التي تفرضها السلطات، وبخاصة سلطات جنوب السودان، تعمل على إبطاء توفير ما يلزم من المساعدة إلى أكثر السكان ضعفاً.

ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في جنوب السودان، حيث باتت الجهات الفاعلة الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في أغلب الأحيان هدفاً للهجمات أو المضايقة أو القيود المفروضة على إمكانية الوصول. وتضع هذه المعوقات جميع أطراف النزاع، سواء كان الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو مختلف الجماعات المسلحة التي تتكاثر في البلد. يجب التوقف عن فرض هذه القيود فوراً. ويجب علينا جمعياً وبصورة لا لبس فيها أن نعرب عن إدانتنا لهذه العقبات، التي تتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وأذكر بأن جميع أطراف النزاع ملزمة بتيسير إيصال الإمدادات الغذائية. ومن دون ذلك، ستكون تهيئة المجتمع الدولي غير فعالة على الإطلاق.

وهذه المشاكل هي أيضاً حادة جداً في اليمن، حيث يهدد القتال الجاري بزيادة تفاقم الحالة الإنسانية. ويجب على أطراف النزاع أن توقف فوراً الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية. يمكن تصنيف هذه الأعمال على أنها جرائم حرب. ومن المحتم أيضاً وصول الجهات الفاعلة الإنسانية دون معوقات من أجل تقديم الضروريات الأساسية للسكان.

وفي جنوب السودان يقف إعلان المجاعة في بعض أنحاء البلد شاهداً على الحالة المأساوية التي سادت في البلد لأكثر من ثلاث سنوات حتى الآن بسبب النزاع السياسي. وقد اضطرت مجموعات سكانية بأكملها إلى مغادرة أراضيها وقراها ولم تعد قادرة على إعالة نفسها، بسبب القتال والعنف الذي يعتمد استهدافها. ومن تداعيات الخوف من العنف كذلك أن بعض تلك الأراضي، على الرغم من خصوبتها، لم تُفَلَح. علينا ألا نخطئ هنا: فهذه المجاعة، إلى حد كبير، من صنع الإنسان.

إننا ندعو حكومة جنوب السودان لمراعاة احتياجات سكانها. في جنوب السودان واليمن، لن تتسنى معالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات ووضع حد لمعاناة السكان سوى بالحلول السياسية للنزاعات. ونؤيد، للقيام بذلك، جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة، ولا سيما عمل المبعوث الخاص المعني باليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، في التمكين من استئناف المفاوضات، والتوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية في وقت مبكر.

وندعو، في جنوب السودان، إلى التنفيذ السريع لاتفاق السلام؛ وينبغي للحوار الوطني ألا يكون عقبة في هذا الصدد. كما أن سيادة القانون والحكم الرشيد كذلك عنصران أساسيان لمنع هذه الآفات. ويحدونا الأمل في أن تتبع الالتزامات التي تعهد بها الرئيس الصومالي الجديد، السيد فارماجو، بإجراءات ملموسة، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن.

وفي جنوب السودان، تثير القيود المفروضة على الحريات العامة القلق. والرسالة الثانية التي أود أن أبعث بها اليوم هي أنه يجب أن تكون الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية قادرة على الوصول إلى جميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدتها، من دون روتين إداري بيروقراطي أو تهديدات لأمنها.

إن تصاعد التوتر - بل والعداء - تجاه الجهات الفاعلة الإنسانية يعوق إيصال الإمدادات وتوفير الاحتياجات الأساسية.

المستشفيات القائمة تعمل. وبما أن جوهر ما أردت أن أقوله قد سبقت تغطيته، فلن آخذ المزيد من الوقت.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين، الذي من الواضح أن إحاطته لم تكن مجرد مجموعة من الملاحظات المعتادة. لقد وصف السيد أوبراين للتو ما يمكن أن يصبح أخطر حالات طوارئ للأمن الغذائي في العصر الحديث، ما لم تقم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتحرك الآن لوقف ذلك.

تحذرنا الأمم المتحدة من أن أكثر من ٢٠ مليون نسمة يتضورون جوعاً في اليمن وجنوب السودان والصومال وحوض بحيرة تشاد. وكما أشار السيد أوبراين في إحاطته الإعلامية، فقد أعلنت المجاعة بالفعل في بعض مناطق جنوب السودان. ويمكن حدوث الشيء نفسه قريباً في اليمن والصومال وحوض بحيرة تشاد ما لم يتدخل المجتمع الدولي على الفور.

ينبغي أن يشعر كل عضو من أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة بالغضب من أننا نواجه مجاعة في عام ٢٠١٧. إن المجاعة هي أزمة من صنع الإنسان ذات حلول من صنع الإنسان. ولا ينبغي لأي بلد أن يواجه المجاعة في عالم لديه من الغذاء أكثر مما يكفي لإطعام كل شخص. لم يفت الأوان على منع المجاعة من الانتشار. وهي ليست أمراً محتوماً. بيد أن منع المجاعة يعني أنه يتعين على الأطراف المتحاربة في الميدان أن تعطي الأولوية للوصول إلى الغذاء والرعاية الصحية وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة. ويجب عليها أيضاً اتخاذ تدابير للحد من أثر الأعمال العدائية على السكان المدنيين. ولذلك ندعو أعضاء المجلس إلى استخدام نفوذهم على الأطراف في هذه الحالات الأربع لإتاحة إمكانية الوصول دون عوائق وعدم عرقلة المعونة.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن الأهمية بمكان أن تملك الأمم المتحدة وشركاؤها الموارد التي يحتاجون إليها للاستجابة.

والرسالة الثالثة التي أود أن أبعث بها اليوم هي أنه من أجل التعامل مع حجم الاحتياجات المالية، فمن المهم تعزيز نهج شامل لإيجاد أوجه التآزر وتحسين التنسيق مع المانحين الآخرين، وتعبئة النوايا الحسنة، بما في ذلك - كما قال ستيفن أوبراين - الجهات المانحة الخاصة والشركات، وكذلك الجهات المانحة غير التقليدية، ولا سيما الاقتصادات الناشئة. سنتمكن من خلال التعبئة العامة واستخدام جميع الوسائل المتاحة لنا من مساعدة المحتاجين والاستجابة لنداء ستيفن أوبراين. وفي ذلك السياق، نرحب بعقد مؤتمر المانحين لليمن، المقرر عقده في ٢٥ نيسان/أبريل في جنيف.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): هذه ليست أول مرة لا أدري فيها إذا كان ينبغي لي أن أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية، التي عادة ما تضربنا في الصميم. إننا نشكره طبعاً على تحريك مشاعرنا بذلك العمق، والقيام بهذه الأعمال المتعمقة ومشاطرتنا بذلك مراراً.

وكنت أود أن أتكلم قبل سفير فرنسا الذي قدم أساساً بياني بأكمله. ولم يبق إلا القليل مما أردت أن أقوله لم يقله هو بالفعل. كنا ننوي أن نتكلم عن القاسم المشترك الذي يربط بين الأزمات الإنسانية، وهو أنها تحدث في سياق النزاعات. ولذلك فمن الضروري إيجاد حل لتلك النزاعات. وتحقيقاً لهذه الغاية، فمن الضروري لجميع الذين يمكن أن يمارسوا نفوذهم أن يقوموا بذلك. وفي الوقت نفسه، فالسماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين أمر أساسي.

وعلى الرغم من أن السفير الفرنسي قد ألغى الحاجة إلى بياني تماماً، إلا أنني أود أن أشدد على إحدى المسائل التي ما فتئت مصدر قلق خاص لوفد بلدي - المهجمات العشوائية على المستشفيات والمدارس والهياكل الأساسية المدنية. لقد هوجمت عشرات من المستشفيات، مع خسائر فادحة في الأرواح. وفي اليمن، على سبيل المثال، لم تعد نصف

إمكانية الوصول، لا سيما في الحديدة - كما أشار السيد أوبراين - تساهم في خطر المجاعة. إن إغلاق مطار صنعاء، إلى جانب نقاط التفتيش على أرض الواقع، تزيد من تعقيد جهود الإغاثة. ولا بدّ من رفع العراقيل أمام المعونة في اليمن. كما تحث الولايات المتحدة الشركاء الدوليين والإقليميين على مساعدة اليمنيين ليكونوا قادرين على شراء الغذاء مرة أخرى. إن المساهمة في برامج التحويلات النقدية التي تقدم مدفوعات إلى أفقر الأسر اليمنية تساعد على منع الأسر من الجوع.

وقد أعلنت الأمم المتحدة بالفعل حدوث المجاعة في بعض مناطق جنوب السودان.

وتقع المسؤولية عن هذه المجاعة على عاتق قادة البلد الذين يواصلون قتالا أحمقا في نزاعهم هذا بينما يعاني شعبهم من الجوع. وتسبب هذا النزاع في فرار ما يقرب من ٣,٥ مليون شخص من ديارهم وأحجر الكثيرين على ترك مزارعهم. ويحتمي الأشخاص من أعمال العنف هذه في المستنقعات، ويقتاتون على الأعشاب والنباتات المائية ويمرون بمخاطر هائلة. ومحاولتهم الفرار إلى البلدان المجاورة. وعلى الرغم من أن هناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص يواجهون المجاعة الآن في حين يواجه ٥,٥ ملايين شخص آخرين خطر الجوع الشديد هذا الصيف، فلا يزال قادة جنوب السودان يجعلون من الصعب جدا تقديم المعونة إلى المحتاجين. وبالطبع حاول قادة جنوب السودان القول بأنهم سيعملون على إيجاد حل لهذه التحديات، ولكن انظر إلى ما يفعلونه حقا. وهناك تقارير تفيد عن طرد بعض المسؤولين الحكوميين للعاملين في المجال الإنساني من المناطق المنكوبة بالمجاعة. وهذا أمر مثير للاستياء.

وتدعو الولايات المتحدة حكومة جنوب السودان إلى التقيد بأحد أهم التزاماتها الأساسية إزاء مواطنيها: ألا وهو الحيلولة دون تجويعهم حتى الموت والسماح لمنظمات المعونة الإنسانية بأداء مهامهم في مساعدة السكان. وكما لاحظ

الوقت الحالي، لم يتم تمويل سوى ١,٦ في المائة من المناشدات الأربعة في اليمن وجنوب السودان والصومال ونيجيريا. يجب أن نساهم أكثر بشكل جماعي في جهود الإغاثة هذه. وبالنسبة لعدد الأشخاص المعرضين للخطر، فالمخاطر في اليمن هي الأعلى، كما أعطانا السيد أوبراين الانطباع بذلك. وقد قيمت الأمم المتحدة أن ٦٥ في المائة من جميع الأسر المعيشية في اليمن تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وهناك نحو ٧,٣ مليون شخص في حاجة إلى الغذاء والمعونة الطارئة، و ٤٦٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الشديد والحاد - والذي ارتفع ٢٠٠ في المائة منذ عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، نسمع أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تقدّر الآن أن طفلاً واحداً يموت كل ١٠ دقائق في اليمن لأسباب متصلة بالتغذية. ونعلم أن اليمن يعتمد اعتماداً شديداً على الواردات من الأغذية وأن المعونة الإنسانية غير كافية لتلبية ضخامة الحاجة. إن الواردات الغذائية التجارية حاسمة لتفادي المجاعة. وعلى غرار الحالات الثلاث الأخرى، سيعمل إنهاء النزاع في اليمن على تقديم أفضل ما يمكن للمساعدة في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

وهذا هو السبب في أن الولايات المتحدة تؤيد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لتجديد وقف الأعمال القتالية وإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. لا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. وسيتطلب السلام الشامل تنازلات من جميع الأطراف لصالح الشعب اليمني. وبينما يستمر النزاع، يجب على الأطراف أن تتيح الوصول المستدام للمعونة الإنسانية والواردات التجارية من الأغذية والأدوية والوقود والإمدادات الأساسية الأخرى. ويجب أن تتمكن هذه السلع الأساسية من الوصول إلى جميع موانئ اليمن، ويجب أن تتمكن من التحرك داخل اليمن. إن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش تؤدي دوراً رئيسياً في تيسير إيصال المساعدات الغذائية. بيد أن القيود المفروضة على

من التعاون بين المسؤولين العسكريين والمنظمات الإنسانية بما يسمح بزيادة فرص الوصول. وتستطيع هذه المجموعات تقديم المساعدة إلى ١, ٢ مليون شخص الآن، وهو تحسن هائل بالمقارنة إلى ما كنا عليه في العام الماضي، غير أن هناك ١, ٥ مليون شخص ما زالوا بحاجة إلى المساعدة. وما تزال الأمم المتحدة وشركاؤها غير قادرين على الوصول إلى أكثر من ٥٠ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع. ولهذا هو السبب يتعين على الأمم المتحدة والحكومات في جميع أنحاء حوض بحيرة بادل المزيد من الجهد لإتاحة الوصول إلى المناطق الأشد تضررا بسبب الكفاح ضد جماعة بوكو حرام.

ختاما، فإن خلاصة القول أننا نعلم جميعا الخطوات المطلوبة لمنع المجاعة. ويتعين على أعضاء المجلس والبلدان الأخرى ذات النفوذ ممارسة الضغط على الأطراف في الميدان لإرغامها على إتاحة إيصال المساعدات الإنسانية والحد من أثر الأعمال العدائية على السكان. ويجب علينا أيضا توفير الموارد التي تحتاج إليها الأمم المتحدة لتقديم المساعدة. ويمكننا الحيلولة دون حدوث المجاعة، غير أن ذلك لن يتحقق إلا إذا توفرت لدينا الإرادة اللازمة للعمل.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على عقد جلسة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. وأود أن أعرب عن امتناني لوكيل الأمين العام السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية اليوم. ويجب علينا الأخذ بهذه الرسالة بالجدية اللازمة.

وأشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى جميع العاملين في المجال الإنساني في هذه البلدان على شجاعتهم وتفانيهم في ظل هذه الظروف الصعبة.

وأود أن أبدأ باليمن. ففي ٢٢ شباط/فبراير أعلن الأمين العام أن اليمن يعدُّ أحد البلدان الأربعة التي واجهت مستوى مروعا من انعدام الأمن الغذائي. وكان انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في اليمن من بين الشواغل حتى قبل بداية الأزمة الحالية في صيف

السيد أوبراين، فقد أولى الأمين العام بزيارته الصومال مؤخرا اهتماما ملحوظا لمشكلة تفاقم أزمة الجوع في الصومال. غير أن الشعب الصومالي لا يزال يعاني من آثار عقود من النزاع. ونعلم أنه توفي ما يقارب ٢٦٠.٠٠٠ صومالي في عام ٢٠١١ والآن ما زال الصومال يواجه مجاعة وشيكة أخرى بعد عدة مواسم شحيحة الأمطار ويتوقع أن يصل فيها عدد السكان المحتاجين للمساعدة إلى نسبة ٥٠ في المائة. ولكن الاختلاف بين الآن وذلك الوقت هو أن المجتمع الدولي قد حشد جهوده لتقديم المعونة المطلوبة، وأن حكومة الصومال الاتحادية الجديدة على استعداد لتنسيق الاستجابة للجفاف. لكن وكما لاحظ السيد أوبراين، فإن التمويل ما زال يمثل العقبة الرئيسية أمام إنقاذ الأرواح. فمن مبلغ الـ ٨٢٥ مليون دولار المطلوب للحيلولة دون حدوث المجاعة والاستجابة لها في الصومال، لم تتوفر منه سوى نسبة ١٦,٢ في المائة فقط.

وأخيرا، رأى أعضاء المجلس معاناة السكان بأنفسهم في شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد حيث يقطن أكثر من ١٠ مليون من المدنيين - وأصبح اثنان من كل ثلاثة منهم في المنطقة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتعتقد بعض المنظمات أن هناك مجاعة بالفعل في أجزاء من نيجيريا في العام الماضي ويجذر الخبراء من احتمال مواجهة ١٢٠.٠٠٠ شخص خطر المجاعة بحلول هذا الصيف.

ويتمثل أكبر التحديات، كما رأينا، في إيصال المساعدة إلى هذه المنطقة التي ما تزال تواصل فيها الجيوش القتال ضد وحشية جماعة بوكو حرام. وفي خضم هذا الكفاح كثيرا ما يتعرض العاملون في المجال الإنساني والمدنيون لخطر الكمائن والهجمات الانتحارية والأجهزة المتفجرة المرتجلة. لكن ولأجل إنقاذ الأشخاص من الموت جوعا فإن العاملين في المجال الإنساني بحاجة إلى توفير سبل آمنة للوصول إلى أولئك السكان، وأكرر بذلك مرة أخرى ما قال به وكيل الأمين العام، أوبراين. ورأينا أثناء رحلتنا أن هناك مجالا للمزيد

٢١٤٠ (٢٠١٤) القائلة بأن الجماعات الإرهابية تواصل بدأب استغلال البيئة السياسية المتغيرة وفجوات الحوكمة لتجنيد أعضاء جدد وشن هجمات جديدة.

لقد انقضى عام تقريبا منذ أن أعلن السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد وقف الأعمال العدائية على نطاق البلد قبل بدء جولة محادثات الكويت. ونشعر بخيبة الأمل إزاء بطء التقدم المحرز في العملية السياسية وتفاقم القتال، ولكن يجب علينا أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها السيد ولد الشيخ أحمد. ويجب على السيد ولد الشيخ أحمد والأمم المتحدة إعلاء صوتهما وتكثيف حضورهما في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى هذه المسألة. وينبغي أن ينظر المجلس في أن يبعث رسالة قوية وموحدة إلى الأطراف المؤيدة لدور الأمم المتحدة في مجال الوساطة، وحث الأطراف على وقف الأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق وبشكل مستمر.

وبالنظر إلى الحالة المثيرة للقلق الشديد في جنوب السودان، أعلنت اليابان عن تبرع تبلغ قيمته نحو ٢٢,٤ مليون دولار في كانون الثاني/يناير إلى وكالات الأمم المتحدة القائمة على المشاريع الإنسانية وإعادة الإعمار هناك. وننظر الآن في المزيد من المساعدة استجابة لتفاقم الظروف. وما تزال اليابان تشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار القيود المفروضة على وصول الجهات الإنسانية الفاعلة. ونحث الرئيس كبير على الوفاء ببيانه إلى البرلمان في ٢١ شباط/فبراير والتزامه بضمان وصول المساعدات دون عوائق. ونحن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من جانب القيادة السودانية الجنوبية.

وأخيرا، يساور اليابان القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في الصومال. ويجب علينا ألا نكرر مأساة عام ٢٠١١. وما لم يتم التصدي لهذه الحالة، فإن من المحتمل أن يتعرض التقدم المحرز في عملية تكوين الدولة الصومالية للخطر. وعليه، فقد

عام ٢٠١٤. وما فتئت اليابان تواصل إيلاء أولويات التمويل إلى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية.

وقد وصف السيد أوبراين خطورة وتعقيد الحالة والظروف الميدانية. ويؤدي القتال المستمر هذا إلى الحد من الواردات التجارية إلى اليمن الذي يعاني سلفا من نقص الإنتاج الغذائي، ما يؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الأغذية. ويعمق القتال حدة الأزمة الاقتصادية ويؤدي إلى تأخير دفع المرتبات ويجعل من الصعب على الأشخاص العاديين شراء الاحتياجات الأساسية. ويمنع القتال أيضا الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة الإنسانية من إيصال المساعدة.

وتشعر اليابان ببالغ القلق إزاء التقارير القائلة بأن مدينة الحديدة ستصبح ميدان المعركة التالية بعد مدينة المخا. وتعتبر الحديدة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد اليمني. وإذا ما حل الدمار الشديد بمدينة الحديدة، وخاصة الميناء، فإن من المتوقع أن تتفاقم أزمة انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي. ومن المؤسف للغاية أن يستمر القتال والقصف والغارات الجوية. وقد اتحدت صفوف مجلس الأمن في الدعوة إلى إيجاد حل سياسي، وأكد مرة عديدة عدم وجود حل عسكري للأزمة. ويجب على الأطراف الاستماع إلى أصوات الشعب اليمني والمجتمع الدولي بما يمكنها من السعي إلى وقف إطلاق النار وتحقيق السلام المستدام.

وتؤيد اليابان بقوة نهج الأمم المتحدة إزاء الأزمة في اليمن، الذي يبدأ برصد وقف الأعمال العدائية بصورة تتسم بالمصداقية على أن تتولى رصده لجنة التهدئة والتنسيق وتليه مشاورات مباشرة بين الأطراف ويقترن بجهود الوساطة من جانب الأمم المتحدة. ولا نرى أي بدائل أخرى جادة لهذا النهج. وتعتقد اليابان أنه لا يوجد خلاف بين الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس في هذا الصدد. وعلينا أيضا أن نأخذ على محمل الجد استنتاجات فريق خبراء اللجنة المنشأة عملا بالقرار

وكما سمعنا من نائبة الأمين العام (انظر S/PV.7894)، فإن تحقيق الانتعاش الدائم يتطلب الاستثمار في نهج شاملة لمعالجة النزاعات والتخلف المزمع وآثار تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتدخلات الإنمائية، ونحتاج إلى طرق عمل جديدة للقيام بذلك. ويمكننا جميعاً القيام بما هو أفضل؛ بل يجب علينا القيام بما هو أفضل.

لننتقل الآن إلى حالات قطرية محددة. أعتقد أن جميع الحالات التي نوقشت اليوم جديدة بالذكر، ولكن حرصاً على الوقت، سأركز على اليمن وجنوب السودان.

إن الحالة في اليمن مروعة وغير محتملة على الإطلاق. ولا يمكننا أن نغض الطرف بعد إبلاغنا بافتقار ١٩ مليون شخص للحماية الإنسانية؛ ولا بعدما سمعنا بوجود ٧ ملايين شخص لا يعرفون من أين سيحصلون على وجبتهم التالية؛ وأن هناك طفلاً يموت كل ١٠ دقائق، بل وأن العديد ممن يفرون من النزاع العسكري أو الجوع يصبحون عندئذ عرضة لخطر الموت جراء الافتقار إلى الأنشطة الطبية البسيطة. وهناك حاجة ماسة لتوفير احتياطات إضافية لما يتناقص من الأدوية والغذاء والوقود. ويتعين على جميع الأطراف الالتزام بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ويجب أن تمتنع الأطراف عن وضع القيود البيروقراطية أمام إيصال المعونة، عبر الخطوط الأمامية، وتيسر دخول الواردات التجارية عبر جميع الموانئ - لا سيما شريان الحياة، الحديدية - واستئناف الرحلات الجوية التجارية.

وعلى نحو ما سمعنا، فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع تفشي المجاعة. بيد أن الأمم المتحدة تفتقر إلى التمويل اللازم لرفع مستوى استجابتها. ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أشار إليها وكيل الأمين العام إلا بنسبة ٦ في المائة في الوقت الراهن. وفي استجابة لذلك، كما سمعنا اليوم، اتخذت سويسرا والسويد، جنباً إلى جنب مع

تعهدت اليابان بتخصيص ما يربو على ٢٢ مليون دولار للمساعدة الإنسانية والإنمائية إلى الصومال، وسيوفر جزء منه المساعدة التغذوية العاجلة هناك. وننظر بجدية أيضاً في اتخاذ مزيد من الإجراءات استجابة لنداءات الشعب الصومالي والأمم المتحدة.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر، شأنى شأن الآخرين، الاتحاد الروسي على طلب عقد هذه الجلسة الهامة.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أوبراين، على الاضطلاع بهذه المهمة الهامة وتبسيط الضوء على هذه الأزمات الإنسانية المتفاقمة. وبقينا أن الحالة الراهنة في بلدان مثل اليمن وجنوب السودان، حيث أعلنت المجاعة الآن، مروعة وغير مقبولة تماماً. وقد شهد المجلس مباشرة الأزمة في حوض بحيرة تشاد. ومن الضروري اتخاذ الإجراءات الفورية إزاءها.

وبالتالي، نؤيد تأييداً تاماً دعوة الأمين العام إلى زيادة الموارد المالية وتحسين سبل إيصال المساعدات الإنسانية.

ويجب زيادة التمويل اللازم لحالات الطوارئ حتى تتمكن منظومة الأمم المتحدة وشركائها من تقديم المساعدات المنقذة للحياة للمحتاجين. وقد زادت السويد بشكل كبير من المساعدة الإنسانية التي تقدمها إلى تلك البلدان. وندعو الدول الأخرى إلى أن تحذو الحذو نفسه. كما يجب السماح بوصول الاستجابة الإنسانية إلى المحتاجين؛ وهذا يعني وصول المساعدات الإنسانية في جميع السياقات. وندعو جميع الأطراف إلى احترام المبادئ الإنسانية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن إنهاء المعاناة الإنسانية وتحقيق السلام والتنمية المستدامين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال الحلول السياسية.

الأوسط وأفريقيا، على وجه الخصوص. ويود وفد بلدي أن يبدلي بالملاحظات التالية.

فيما يتعلق باليمن، لقد نتج عن تصاعد الهجوم العسكري زيادة تدهور الحالة الإنسانية هناك، مما أدى إلى نقص الغذاء، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، وتعطل الإنتاج الزراعي وغيرها من العواقب الكارثية. هناك ما يقرب من ١٩ مليون شخص، أي أكثر من ثلثي السكان، في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ومن الواضح أنه يجب اتخاذ إجراءات لتتمكن البرامج الإنسانية المنقذة للحياة من التخفيف من خطورة الأزمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي استئناف الخدمات الجوية التجارية إلى صنعاء، جنباً إلى جنب مع ممارسة مراقبة قوية على السلع المستوردة، وفقاً للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لتيسير سرعة إيصال الأدوية والغذاء والضروريات الأخرى.

ولا يمكن التخفيف من تدهور الحالة الإنسانية إلا بإنهاء العنف من خلال وقف الأعمال القتالية وإجراء عملية سياسية شاملة للجميع كحلين لإرساء سلام دائم. ونحث جميع الأطراف على كفالة تنقل الإمدادات الإنسانية والتجارية دون عوائق، التي بدونها يكون ملايين السكان عرضة لخطر المجاعة والموت. ويجب أن تجتمع كافة أطراف النزاع إلى طاولة المفاوضات من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق وفي الوقت المناسب.

وفيما يتعلق بالصومال، فإننا نعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية ونحث المجتمع الدولي على الاستجابة باتخاذ إجراءات عاجلة لمساعدة الأسر والأفراد على التعافي من الجفاف. ويجب علينا - بأي ثمن - أن نتفادى حدوث مأساة إنسانية الآن حتى لا تشهد الصومال حالة مماثلة لتلك التي شهدتها في عام ٢٠١١. فعندما أعلنت المجاعة في ذلك الوقت، كان نصف من بحاجة إلى المساعدة قد توفي بالفعل. وفي هذه المرحلة، من الأهمية بمكان تعزيز القطاع الأمني عن طريق إجراء

الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، زمام المبادرة بعقد اجتماع رفيع المستوى لإعلان التبرعات للأزمة الإنسانية في اليمن في ٢٥ نيسان/أبريل في جنيف. وندعو جميع الشركاء إلى الحضور ونحثهم على التبرع بسخاء وتقديم دعم متزايد للأزمة على نحو سريع. لن تحل المعونة الإنسانية أبداً الأزمة في اليمن. بل هناك حاجة ملحة إلى تجديد وقف الأعمال القتالية وتكثيف الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي تفاوضي لتوفير حل دائم للأزمة الراهنة.

وفي جنوب السودان، يسهم تدهور الوضع الأمني إسهاماً مباشراً في الأزمة الإنسانية. ولا يمكن تحقيق تحسن حقيقي في حياة شعب جنوب السودان إلا بإنهاء النزاع. وثمة حاجة عاجلة للوقف الفوري للأعمال القتالية وتنشيط عملية سياسية جامعة حقاً، تدعمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأود أن أشدد أيضاً على أنه من غير المقبول تماماً أن يتعرض العاملون في مجال تقديم المعونة في جنوب السودان للهجوم والقتل. ولا يزال العاملون في المجال الإنساني يواجهون عقبات متعددة، بما في ذلك منع الوصول والعقبات البيروقراطية. ونحث جميع الأطراف، بمن فيهم الحكومة، على الوفاء بالتزاماتها بإتاحة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى جميع أنحاء جنوب السودان.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن المجتمع الدولي بحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية في حال أراد تجنب تفشي المجاعة والموت. فالكارثة الإنسانية الناجمة عن التقاعس عن القيام بذلك هي أمر لا يمكن تصوره.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):

نعرب عن التقدير لما قدمه اليوم وكيل الأمين العام أوبراين من معلومات عن آخر المستجدات وما يبذله من جهود حثيثة لتخفيف الحالة الإنسانية على الصعيد العالمي وفي الشرق

وفيما يتعلق باليمن، فقد ذكرنا سابقاً أن الصمت بليغ لأنه يمكن أن يعبر عن الكثير. ولكنني أعتقد أنه فيما يتعلق بالحالة في اليمن، يمكن تفسير صمت المجلس بطريقة أخرى. ونعتقد أنه لا بد لنا من أن ننظر بشكل أعمق في الحالة في اليمن من جميع النواحي. ونؤكد مجدداً أن دولة بوليفيا المتعددة القوميات تؤمن إيماناً راسخاً بأن حل النزاع في اليمن لن يتحقق إلا من خلال عملية سياسية وليس عن طريق استخدام العنف. والإحصاءات التي ذكرها لنا السيد أوبراين مروعة للغاية. إننا نتحدث عن ٢١,٢ مليون شخص في حاجة إلى المساعدات والحماية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهناك نحو ١٧ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وهي طريقة لبقعة للغاية لقول إنهم على شفا المجاعة، و ٣,٣ ملايين من النساء الحوامل يعانين من سوء التغذية. وذكر ممثلاً الولايات المتحدة والسويد رقماً آخر، وهو أن هناك طفلاً يموت في اليمن كل ١٠ دقائق بسبب نقص الغذاء. وإن نظرنا في عدد الأطفال الذين ماتوا منذ بداية هذه الجلسة، سندرك مدى خطورة الحالة.

لن أكرر كل الإحصاءات التي غطاها السيد أوبراين بالتفصيل، ولكن الحالة في اليمن قد أدت إلى وفاة أكثر من ٠,٠ ١٠ شخص بسبب الحرب التي بدأت في آذار/مارس ٢٠١٥. وبالنيابة عن وفد بوليفيا، أكرر أن مجلس الأمن ظل صامتا لمدة طويلة بشأن هذه المسألة، وهو أمر يثير أيضاً في الوقت نفسه الشك. ويساورنا بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية غير المستدامة في اليمن والمجاعة التي تهدد حياة الملايين. ويساورنا القلق أيضاً إزاء أن المساعدات الإنسانية المحدودة التي يمكن نشرها لا تبرح تتعرض للهجوم وكذلك المنشآت المدنية.

وشأننا شأن زملاء الآخرين فإننا نشعر بالقلق بوجه خاص حيال محافظة الحديدية، التي تخضع لقيود بالرغم من أن آلاف اليمنيين في حاجة إلى المساعدات الإنسانية التي تصل

إصلاحات جيدة التخطيط، يمكن للمجتمع الدولي في إطارها مساعدة الحكومة الجديدة في مكافحة المنظمات الإرهابية.

وبالنسبة لجنوب السودان، فإننا نعرب عن بالغ القلق من إعلان حدوث مجاعة في شباط/فبراير في أجزاء من ذلك البلد. فالجوع وسوء التغذية، اللذين بلغا مستويات حرجة، يمكن أن يتفاقما خلال أشهر الصيف إذا لم يعالجوا على وجه الاستعجال باتخاذ إجراءات في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، نشي على وكيل الأمين العام أوبراين لإثارة الأمر مع مسؤولين في جوبا بشأن الحالة الإنسانية المتردية في البلد. من الواضح أن الأزمة الحالية هي أيضاً نتيجة مباشرة للنزاع وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية. وتؤكد كازاخستان على ضرورة وقف الأعمال القتالية في جنوب السودان من أجل إنهاء معاناة شعب جنوب السودان. وندعو حكومة جنوب السودان إلى إتاحة وصول الوكالات العاملة في المجال الإنساني إلى تلك الأجزاء من البلد التي تضررت بشدة من المجاعة، نظراً لأن مئات الآلاف من الناس في جنوب السودان سيموتون جوعاً ما لم يصل عمال الإغاثة إلى السكان المحتاجين.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد مناقشة اليوم. كما أود أن أشكر السيد أوبراين وفريقه على عملهم بشأن إحدى أكثر المسائل حساسية بالنسبة للمجتمع الدولي، ومن هذا المنطلق فإننا نجتمع اليوم. إننا عازمون على بذل كل جهد ممكن للتخفيف من الحالة المأساوية في مختلف أنحاء العالم.

نحن أيضاً نشعر بالقلق إزاء التطورات المقلقة في جنوب السودان والصومال. ونعتقد أن حل هذه الحالات يجب أن يكون ذا طبيعة سياسية. ونؤكد مجدداً دعمنا للجهود التي يبذلها السيد أوبراين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لأننا نعتقد أن عملهم أساسي.

فيما يتصل بالأوضاع في اليمن، يعرب وفد بلدي عن قلقه من تدهور الأوضاع الإنسانية للشعب اليمني الشقيق. ونشدد على ضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون قيود إلى كافة أنحاء اليمن. كما نعرب عن أسفنا من استمرار الجانب الحوثي في الماطلة بالسماح بدخول المساعدات إلى مدينة تعز. ونشجب عدم السماح للسيد وكيل الأمين العام بالدخول إلى هذه المدينة خلال جولته الأخيرة في اليمن. كما ندعو كافة أعضاء المجتمع الدولي إلى زيادة المساهمات المقدمة على الصعيد الإنساني في اليمن بهدف ضمان التمويل الكافي لجهود المنظمات الإغاثية.

وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد مؤتمر تعهدات المانحين في نيسان/أبريل المقبل في جنيف. ومن ناحية أخرى، فمن المهم الاستمرار في تعزيز كفاءة توزيع المساعدات داخل اليمن بعد وصولها إلى البلد، بما في ذلك تحسين شبكات التوزيع التي توظفها المنظمات الإغاثية. كما ندعو إلى دراسة إمكانية نشر مراقبين تابعين للأمم المتحدة في الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وخاصة ميناء الحديدة، وذلك لوضع حد لبعض الممارسات التي رصدتها قوات التحالف مؤخرا مثل التسوية والماطلة في السماح بدخول السفن المصرح لها إلى الميناء، مما يزيد من معاناة الشعب اليمني الشقيق.

لقد تصاعدت حدة المعاناة الإنسانية لأبناء جنوب السودان على مدار الأشهر الأخيرة ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة. وتسببت الدائرة المفرغة من القتال الدائر منذ عام ٢٠١٣ في نزوح وتشريد الملايين من المدنيين. ووقوع مئات الآلاف فريسة للمجاعة ونقص الغذاء. ومن ثم فإن هناك ضرورة عاجلة لتيسير نفاذ بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى المناطق المتضررة بشكل سريع وآمن ودون عوائق، تنفيذاً لولايتها التي أقرها هذا المجلس. إن شعب جنوب السودان في حاجة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي

عن طريق الميناء وإزاء الهجمات المستمرة التي تؤثر على قدرته التشغيلية. المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للجمهورية اليمنية، جامي ماكغولدريك، أبلغ صحيفة واشنطن بوست في ٢٤ شباط/فبراير أن الهجمات قد دمرت الجسور والطرق في جميع أنحاء محافظة الحديدة المرفئية، بينما سقطت صواريخ لم تنفجر داخل الميناء، مما يزيد من تقليل حجم الواردات وعدد السفن التي ترغب في السفر إلى اليمن. وقد فرض حصار أحادي الجانب يقيد واردات الأغذية والأدوية التي يعتمد عليها ملايين اليمنيين والتي يتعين الآن نقلها من الموانئ في الجنوب لتصل إلى ملايين الأشخاص المعرضين لخطر الموت جوعاً في الشمال. يعتمد اليمن في ٩٠ في المائة من احتياجاته من الغذاء والدواء على الواردات، ومنعها هو في الواقع اعتداء على الشعب اليمني ويتناقض مع القانون الدولي الإنساني وينتهكه.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أن ثمة شيء ملموس يمكننا أن نفعله اليوم في مجلس الأمن، وهو توجيه رسالة واضحة تماماً لا لبس فيها وبالإجماع مفادها أنه يجب رفع القيود المفروضة على ميناء الحديدة لتوفير وصول المساعدات الإنسانية. بالطبع سيستغرق الأمر وقتاً ويتطلب اتخاذ إجراءات أخرى تبعا للاحتياجات الاقتصادية لمعالجة الحالة، ولكننا نعتقد أن على المجلس على أقل تقدير التزام بتكرار دعوته بالإجماع إلى رفع القيود المفروضة على ذلك الميناء.

السيد أبو العطا (مصر): أتقدم بالشكر إلى السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على الإحاطة الإعلامية التي تقدم بها وعلى الجهود المضنية التي يقوم بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتقديم المساعدات الإنسانية إلى مختلف المناطق. وهي الجهود التي نثمنها وتقديرها كافة دول العالم. وسوف أركز في مداخلتي على الأوضاع في كل من اليمن وجنوب السودان والصومال.

الحل السياسي وتأسيس على مرجعيات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فالمساعدات الإنسانية على أهميتها لن تقدم حلاً نهائياً على المدى الطويل للأزمات التي تعاني منها شعوب تلك البلدان.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على طلب عقد هذه الجلسة، ووكيل الأمين العام السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الشاق الذي يضطلع به وجميع الجهات الفاعلة الإنسانية في أنشطتهم اليومية.

وخلال زيارته الأخيرة إلى اليمن، أبرز الأمين العام السيد غوتيريش الترابط بين الأزمات التي نشهدها اليوم وأهمية تعزيز نهج متكامل للسلام والأمن.

إننا نؤيد تماماً هذه الرؤية، لا سيما في ضوء زيارة مجلس الأمن الأخيرة إلى حوض بحيرة تشاد، ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم مساعدة فورية لمنع المجاعة.

إن إيطاليا، شأنها شأن الآخرين، يساورها بالطبع بالغ القلق إزاء الحالة في اليمن وتدمير الحياة العنيف الذي وصفه وكيل الأمين العام أوبراين ببلاغة اليوم وفي الإحاطة الإعلامية التي قدمها في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7870)، والتي فتحت العيون من نواح كثيرة. وتقدم إيطاليا بالفعل المساعدة إلى الشعب اليمني في مجالي التغذية والمعونة المقدمة للنساء والفتيات ضحايا العنف. ونعتزم هذا العام تقديم المزيد من الإسهامات، التي سيعلن عنها في مؤتمر المانحين القادم في جنيف، ولكننا أحطنا علماً أيضاً بإلحاح النداء اليوم.

ولكن إنشاء صندوق، بطبيعة الحال، غير كاف. فلا بدّ من وصول المساعدة إلى من هم بحاجة إليها. ولذلك ندعو جميع أطراف النزاع إلى ضمان الإيصال الكامل والسريع ودون عوائق للمساعدة الإنسانية في جميع الأوقات. ولا حاجة للقول

والمناخين. فالموارد اللازمة لمواجهة الأزمة الإنسانية المتصاعدة تصل إلى أكثر من ١,٦ مليار دولار لم يتم توفير أغلبها بعد.

تعرب مصر عن بالغ قلقها إزاء تفاقم تبعات أزمة الجفاف ونقص الغذاء التي يعاني منها الصومال. وتؤكد في هذا الصدد أهمية التعامل العاجل مع هذه الأزمة التي تهدد المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت خلال الفترة الأخيرة في الصومال، أخذاً في الاعتبار ما يرتبط بها من تنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة وما قد يترتب على ذلك من نزاعات في المناطق المتأثرة بها. كما تؤكد مصر أهمية تكثيف الجهود الدولية والإقليمية لإغاثة المناطق المتأثرة بالجفاف وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المواطنين الصوماليين المحتاجين والذين قارب عددهم ٦ ملايين شخص.

ومن ناحية أخرى، فمن المهم كذلك دعم التنسيق القائم بين الأطراف المختلفة المعنية بعملية الإغاثة وضمان مشاركة الحكومة الاتحادية الصومالية والإدارات الإقليمية المعنية بفعالية في مختلف مراحلها. والبناء على الدروس المستفادة من تجربة التعامل مع أزمة الجفاف التي عانى منها الصومال عام ٢٠١١ سعياً إلى إنهاء معاناة الشعب الصومالي في أسرع وقت. كما يتعين تعزيز قدرات المؤسسات الصومالية على التعامل مع مثل هذه الأزمات بفعالية مستقبلاً لتقليل تبعاتها الإنسانية والاقتصادية.

ختاماً، أود التشديد على أن القاسم المشترك بين الأوضاع في البلدان الثلاثة هو استمرار الأزمات السياسية. فعلى الرغم من وجود أبعاد أخرى للأزمات مثل التحديات التنموية والمناخية وغيرها، إلا أن التدهور الشديد والمستمر للأوضاع الإنسانية هو نتيجة مباشرة لغياب تسوية للأزمات السياسية في البلدان الثلاثة. إن تحسين الأوضاع الإنسانية وإنهاء معاناة المدنيين في كل من اليمن وجنوب السودان والصومال بشكل مستدام لن يأتي إلا من خلال عملية سياسية شاملة تفتح أفق

لنا. الأول هو القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمات غير الحكومية. والثاني هو الدور المحتمل لكنائس جنوب السودان في التخفيف من الأزمة وتعزيز صمود السكان. فغالباً ما تكون الكنائس آخر معقل للمساعدة الإنسانية على المستوى الشعبي، ومع ذلك، كما اتضح في حالة كاجو كيجي قبل أسبوعين، فهي تصبح بازدياد عرضة للتخويف والمضايقة والعنف. وندين بشدة الهجمات على الحرية الدينية وسلامة الأماكن الدينية في البلد، ونكرر تأكيد دعمنا الثابت لمجلس الكنائس في جنوب السودان في جهوده الشجاعة الرامية إلى دعم السلام والحوار والمصالحة في المنطقة.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية المخلصة والصادمة عن حجم الأزمة الإنسانية في ثلاثة بلدان زارها من فوره. وتوخياً للإيجاز واستجابة لدعوة الرئيس إلى الاختصار، سأركز على الحالة في اليمن، مع تناول بعض المسائل السياسية والأمنية والتي، كما أشار إليها بحق السيد أوبراين وعززها وفد مصر والوفود الأخرى، تؤثر تأثيراً مباشراً على القضايا الإنسانية في جميع هذه البلدان الثلاثة.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين، نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في اليمن، ونحث جميع الأطراف على ضمان إيصال الإمدادات الإنسانية المستدامة، التي يقع من دورها ملايين من اليمنيين في خطر المجاعة والموت. ونرحب بإيصال أول شاحنة إنسانية من المعدات الطبية الحيوية إلى مدينة تعز. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن السيد أوبراين مُنع من زيارة تعز، ونكرر دعوته إلى جميع أطراف النزاع لتقبل مسؤولياتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك ضمان استدامة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق.

وتظل أوكرانيا مقتنعة بالحاجة الماسة إلى إنهاء العنف في اليمن والتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع. وفي هذا السياق،

إنه لا حل عسكرياً للنزاع في اليمن. إن الاتفاق السياسي هو المخرج الوحيد، لذا يجب على جميع أطراف النزاع في نهاية المطاف إظهار التزامها بالتفاوض على حل تحت رعاية الأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ويقوم نائب وزير الخارجية الإيطالي حالياً بزيارة إلى المنطقة لمناقشة الأبعاد السياسية للأزمة وكيف يمكن لإيطاليا تقديم المساعدة السياسية والإنسانية.

إن الأزمة في اليمن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأزمة في الصومال المجاور، ونثني على وكيل الأمين العام على المنظور الإقليمي الذي يشدد على الصلات القائمة بين الاثنين. كما أن اللاجئين الصوماليين في اليمن والعائدين من اليمن هم أيضاً مسألة تثير القلق، لأنهم يمكن أن يسهموا في صلات الاتجار غير المشروع بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية، التي يتزايد وجودها في المنطقة. وستواصل إيطاليا دعم السيد فارماجو الرئيس المنتخب حديثاً للصومال والسلطات الصومالية في جهودها الرامية إلى مواجهة الحالة الصعبة، مع التركيز بوجه خاص على قضايا من قبيل تمكين المرأة والشباب، والتغذية، والحماية الاجتماعية والقدرة على الصمود، والحصول على الخدمات الصحية، وإزالة الألغام.

ولكن يجب أن يكون ذلك جهداً جماعياً، وأود في هذا الصدد أن أشيد بالسخاء الذي أبداه جيران الصومال، ولا سيما إثيوبيا وكينيا، في استضافة اللاجئين الصوماليين الفارين من الجفاف وتغير المناخ والتهديدات الأمنية، كما أشار إلى ذلك أيضاً الأمين العام خلال زيارته الأخيرة. ونرحب أيضاً باجتماع المائدة المستديرة الذي عقده الرئيس فارماجو في مقديشو مؤخراً، ونتطلع إلى المزيد من النتائج من مؤتمر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقود في ٢٥ آذار/مارس بشأن اللاجئين الصوماليين، والمؤتمر الذي سينعقد بشأن الصومال في لندن في أيار/مايو.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، أود أن أعلق بإيجاز على جانبين محددين من الأزمة يشكّلان مصدر قلق خاص بالنسبة

تشعر الصين بالقلق إزاء تصاعد النزاع هناك ويساورها القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية وتكرار الهجمات على المدنيين والمرافق المدنية والمجاعة التي تواجه الشعب اليمني، وغيرها من العوامل الأخرى. وتدعو الحالة الإنسانية بصورة صارخة إلى حدوث تحسّن، ويحتاج الشعب اليمني إلى دعم خارجي. وتحت الصين أطراف النزاع في اليمن على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ووقف الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، ودعم الأمم المتحدة الفاعل في جهودها الإنسانية وكفالة وصول المساعدة الإنسانية بشكل آمن ودون معوقات لمقدميها. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن ينضم إلى الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية. وما فتئت الصين تقدّم الإغاثة الإنسانية للشعب اليمني، بما في ذلك ما قيمته ٢٠٠٠ مليون يوان من اللوازم الطبية التي تتوقع أن تبحر بها السفينة قريباً جداً، وسواصل تقديم هذه المساعدة كلما استطعنا.

ويكتسي إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في اليمن أهمية أساسية بالنسبة للجهود الرامية أساساً إلى تخفيف الحالة الإنسانية في البلد. والحوار السياسي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم هناك. وتحت الصين جميع الأطراف على إبداء الرغبة الصادقة في المصالحة ووقف الأعمال القتالية فوراً والحيلولة دون تصعيد الموقف.

وندعم المبعوث الخاص ولد الشيخ أحمد في تكثيف مساعيه الحميدة، فضلاً عن دعم البلدان الإقليمية وعملها الرامي إلى تيسير محادثات السلام وبناء الثقة لمساعدة اليمن على استعادة الاستقرار في وقت مبكر.

السيد وولديغيريما (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر وكيل الأمين العام ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن زيارته الأخيرة إلى اليمن والبلدان الأخرى في منطقتنا، بما في ذلك الصومال وجنوب السودان التي تواجه تحديات إنسانية هائلة. ولا تفوتني الإشارة إلى زيارته إلى منطقة إثيوبيا الصومالية التي تواجه خطر حالة الجفاف.

نشعر بقلق متزايد إزاء الطفرة في الهجمات الصاروخية التي تشنها قوات الحوثيين في اليمن على الأهداف الواقعة داخل الأراضي السعودية وعلى السفن البحرية التي تعمل بالقرب من باب المندب. إن إبقاء هذا الممر البحري آمناً ومأموناً أمر يكتسي أهمية بالغة. كما أن قوات الحوثي وصالح زادت أيضاً من استخدامها للقذائف التسيارية. وندعو إلى الوقف الفوري لتلك الهجمات ونحث على اتخاذ الخطوات اللازمة لتهدئة الحالة. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان تجميد أي شحنات أخرى من الأسلحة القادمة إلى قوات الحوثي وصالح إذا أردنا منع تصعيد النزاع. إن تقديم أسلحة أكثر تطوراً للمقاتلين الحوثيين لن يساعد الحالة.

ولا يزال التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع في اليمن معقداً. ونؤكد مجدداً دعمنا للمبعوث الخاص إسماعيل ولد الشيخ أحمد في سعيه إلى هذا الحل، ونرحب بالجهود الأخيرة الرامية إلى إحياء المحادثات، فضلاً عن مساهمة الأردن فيها. فربما تكون النتائج كارثية من دون الحوار الهادف، والطرف الوحيد المستفيد من هذا هو الجماعات الإرهابية التي يزداد نشاطها في اليمن. ومن دواعي القلق أن نرى تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية يواصل إظهار قدرته على توسيع قاعدته التشغيلية في اليمن واستغلال خطوط الانقسام العميقة في المجتمع اليمني الذي مزقته الحرب. ويجب أن نعمل بشكل جماعي للحيلولة دون حدوث ذلك.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكر ممثل الاتحاد الروسي على طلب عقد جلسة اليوم، ووكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية عن زيارته مؤخراً إلى اليمن وبلدان أخرى. ونشني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على عمله لتخفيف الحالة الإنسانية في تلك البلدان، وندعو المجتمع الدولي إلى مد يد العون لتخفيف تلك الأزمة.

وكثيراً ما ناقشنا الحالات في جنوب السودان والصومال، وتوفيراً للوقت سأركز على الحالة في اليمن.

السلام الشاملة وتحقيق هدف وقف الأعمال العدائية وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الاتحاد الروسي على طلب هذه الإحاطة الإعلامية. ونتقدم بالشكر أيضا إلى السيد ستيفن أوبراين، على المعلومات الهامة للغاية التي قدمها لنا بشأن الحالة الإنسانية في الميدان.

ويؤيد وفد بلدي تماما البيانات الهامة التي أدلى بها المتكلمون السابقون. وبالتالي، أود أن أتطرق إلى عدة نقاط حتى لا أكرر ما قاله الآخرون.

ويساورنا القلق على وجه الخصوص إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلدان الأربعة: اليمن وجنوب السودان والصومال ونيجيريا. ولا ريب أن الأرقام والتوقعات القائمة مروعة للغاية وموقظة لضميرنا الجماعي.

وفيما يتعلق باليمن، يود وفد بلدي أن يذكر الأطراف في النزاع، ولا سيما الحوثيين وحلفائهم، بالتزاماتها بموجب القانون الدولي التي من بينها ضرورة ضمان وصول المساعدة على نحو فوري مستمر آمن ودون عوائق إلى جميع المحتاجين إليها في سائر أنحاء اليمن. ويود وفد بلدي أيضا أن يبحث الأطراف، وبالأخص الحوثيين وحلفائهم، على استئناف المفاوضات بحسن نية استنادا إلى نهج واقعي وموثوق بغية تحقيق حل سياسي بوصفه السبيل الوحيد لوضع حد لهذه الأزمة وما يترتب عنها من عواقب أمنية وإنسانية وخيمة.

ومن البديهي أن هذه المجاعة التي تصيب عدة مناطق في جنوب السودان قد أصبحت مصدر قلق بالنسبة لنا. وبات هذا البلد بحاجة أكثر من ذي قبل إلى المساعدة والدعم من قبل المجتمع الدولي لتمكينه من التغلب على هذه الأزمة الإنسانية، فضلا عن تعزيز قدرته. بما يمكنه من التصدي على وجه السرعة لهذه الحالات الاستثنائية كما هي المجاعة الحالية.

إن ما سمعناه من السيد أوبراين مقلق حقا بالنظر إلى نطاق وحجم التحدي الإنساني. ونغتتم هذه الفرصة لعرب عن تقديرنا للأمين العام الذي قام بأول زيارة ميدانية إلى الصومال لإبداء تضامنه وتوجيه نداء قوي إلى المجتمع الدولي لتقديم الدعم.

ونقتصر بياننا مثلما فعل الآخرون، على الحالة الإنسانية في اليمن التي باتت مصدر قلق بالغ بالفعل. ويواجه الشعب اليمني خطر المجاعة ما لم تُتخذ الإجراءات اللازمة الآن. وبالتالي، يجب أن يستجيب المجتمع الدولي بشكل عاجل وحاسم لتفادي حدوث مأساة إنسانية. ونؤيد في هذا الصدد الدعوة التي وجهها السيد أوبراين إلى الاستجابة الدولية الفورية. ولا ريب في ضرورة ضمان وصول المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بصورة آمنة ودون عوائق إلى الملايين من اليمنيين المتضررين. ونعرب عن تقديرنا لجميع العاملين في المجال الإنساني في الميدان الذين يعملون تحت ظروف صعبة للغاية لأجل الوصول إلى السكان المحتاجين.

ونتفق مع السيد أوبراين على ضرورة سد فجوة التمويل الهائلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في اليمن. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أنه لم تتوفر حتى الآن سوى نسبة ٦,٣ في المائة فقط من المبلغ المطلوب والبالغ قدره ٢,١ بليون دولار. ونأمل أن يسهم الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات للتصدي للأزمة الإنسانية في اليمن، الذي ستستضيفه الأمم المتحدة وحكومتا سويسرا والسويد في ٢٥ نيسان/أبريل في جنيف، في حشد الدعم اللازم لمعالجة فجوة التمويل القائمة.

وأخيرا، نتفق مع جميع الأعضاء الآخرين على أنه لا يمكن التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية في اليمن دون إيجاد حل للأزمة اليمنية. ويجب لذلك السبب، إيلاء أولوية قصوى للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة. وفي هذا الصدد، سنواصل دعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، لاستئناف محادثات

و فيما يتعلق بحالة في بلدان حوض بحيرة تشاد والصومال، فإننا نرى، كما قال ستيفن، أن هذه الحالة بل المجاعة الوشيكة تحديدا قد أصبحت أمرا حتميا. ونعرب عن تقديرنا للجهود المبذولة من جانب الشركاء والأمم المتحدة لمساعدة هذه البلدان. ولكننا نرى أنه يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد والعمل بطريقة أفضل وعلى وجه السرعة بالنظر إلى السياق الحالي الذي يتسم بانتشار الجماعات الإرهابية في بعض تلك البلدان، خاصة وأنها المستفيد الرئيسي من أي تدهور في الحالة الإنسانية.

ونود أن نعرب في هذا الصدد عن الأمل في أن تكون الزيارة التي قام بها المجلس للتو إلى بلدان حوض بحيرة تشاد - والتي مكنته من تقييم حجم التحديات - مجرد خطوة أولى نحو تعبئة جهود المجتمع بما يمكن جميع البلدان الأربعة من التغلب على المحنة الإنسانية التي تواجهها، فضلا عن تمكينها من إبداء مزيد من القدرة على الصمود أمام التحديات الكثيرة التي تواجهها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة.

ولدينا فرصة هامة في الصومال لاتخاذ إجراءات حاسمة قبل حلول الجفاف. وسيمكننا إن فعلنا ذلك في وقت مبكر وبعزم، منع تكرار ما حدث في عام ٢٠١١ حين توفي أكثر من ربع مليون شخص أثناء المجاعة. ويجب علينا مرة أخرى القيام بدورنا جميعا. وتقدم المملكة المتحدة المساعدات الغذائية ومياه الشرب إلى ١ مليون نسمة، ولكن ما تزال هناك حاجة إلى أكثر من ذلك. وإن لم نفعل، فإن هناك من يستغل هذه الظروف. فحركة الشباب على استعداد لاستغلال أي نقص في الموارد الوطنية أو الدولية.

أود أن أبدأ بشكر السيد ستيفن على إحاطته الإعلامية، فضلا عن مبادرته وحماسه في مواجهة أشد التحديات الإنسانية التي يشهدها العالم. وأود أن أحيي عبره جميع العاملين في المجال الإنساني استجابة لهذه التحديات الإنسانية التي بلغت مستوى لم يسبق له مثيل وغير مقبول على نحو لا يمكن تصوره. ويواجه ما يزيد على ٢٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال خطر الجوع حتى الموت في الأشهر الستة المقبلة. ويعادل ذلك تقريبا جميع سكان أستراليا - وهو أمر مذهل تماما في عام ٢٠١٧.

وإن تخيلنا عن شعب الصومال، فإننا نخاطر بتقويض المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت خلال السنوات الأربع الماضية لأننا سنجبرهم بذلك على الارتقاء في أحضان حركة الشباب، مدفوعين باليأس. ولذا، أحث بقوة الجهات المانحة الأخرى على تقديم المساعدة.

وأود أن أركز بإيجاز على جنوب السودان والصومال ثم اليمن.

وفي اليمن، فإن الحالة لا تقل خطورة. فالمدنيون يدفعون أفدح ثمن لاستمرار الصراع، ولذلك نحث جميع الأطراف على

العام، تم تمويل ٦ في المائة فقط منه. وعلينا التبرع بسخاء حتى تتوفر للمنسق المقيم الموارد التي يحتاجها لمعالجة الأزمة. ومن جانبنا، زادت المملكة المتحدة المساعدات الإنسانية التي تقدمها لليمن إلى ١٢٥ مليون دولار. وخلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ساعدنا أكثر من مليون يمني بالغذاء والإمدادات الطبية والمياه النظيفة.

ولكن في نهاية المطاف سيظل من الصعب تلبية الاحتياجات الإنسانية لليمن أثناء استمرار النزاع. وندعو الأطراف إلى التعامل بصورة مجدية مع مقترحات المبعوث الخاص للأمم المتحدة لإحلال السلام، وإلى إحراز تقدم صوب الاتفاق على وقف لإطلاق النار والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في دعم جهوده الرامية إلى تحقيق ذلك.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

تيسير الوصول الآمن للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتقديم المساعدة الحيوية المنقذة للحياة. وهذا يعني أنه يجب على جميع الأطراف التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تبذل كل جهد ممكن لمنع وقوع إصابات بين المدنيين والإضرار بالبنية التحتية المدنية، لأن استمرار تدفق الإمدادات التجارية إلى اليمن سيكون حاسم الأهمية إن أردنا منع المجاعة. فقد حصل اليمن على ٨٥ في المائة من احتياجاته الغذائية خلال العام المنقضي من خلال الواردات التجارية. ويتعين على جميع الأطراف كفالة استمرار تيسير الواردات التجارية والإنسانية وتوزيعها لاحقاً، بينما يجب أن نواصل دعم آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن في تنفيذ عملها الحاسم.

وفي نفس الوقت، نحن بحاجة إلى إيجاد سبل لتحقيق استقرار القطاع المصرفي وحل أزمة السيولة حتى يتوفر للمستوردين السبل والأموال لدفع ثمن الأغذية والسلع الأساسية. وأكرر إننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا. فقد تم تمويل ٦٠ في المائة فقط من نداء الأمم المتحدة الذي أُطلق في العام الماضي؛ وهذا